

آراء

تأميم المعارضة السورية.. المهمة اللازمة

محرر رياض الدبس

أهم فتوحات الثورة السورية أنها صنعت ذاتاً سوريةً تفكّر، وهذا ما يمكن أن نسميه بحق فتحاً مُبنيّاً؛ فما أن صار السوري ذاتاً تفكّر، حتى رفض أن يكون موضوع تفكير مُفكراً فيه فحسب (Subject)، سواء من نظام سلطانيّ مجرم أو من «معارضةٍ نخوية». وامتلك السوري مع الثورة إرادة القرار، وامتلك ذاته، وبطبيعة الحال، امتلك المشكلات التي يفكر فيها، وحّد تفكيره في المشكلات التي يمتلكها دون غيرها، يعني ذلك أن السوري الذي ينتمي إلى ما بعد 2011 لم يبدأ بالتفكير فحسب، بل أنجز عملية تأميم تفكيره أيضاً؛ أي إنه صار يفكّر بعمومية. وهذا واحدٌ من أهم معاني العُور إلى ما بعد 2011، حيث تكوّنت تنسيقية تفكير وطني كبرى، يسميها السوريون ثورة. وبهذا المعنى، تتطابق الثورة مع التفكير العمومي؛ فإذا انحسر انحسرت وإذا ازدهر ازدهرت، وأن نفكر اليوم يعني أن ندعو إلى الحضور الدائم أمربين: الوعي والضمير، والوعي والضمير هما بالتحديد ما يمنح السياسة السورية معنى، أو نظّل في دوامة الـ «لا معنى» والتفكقر وتطابق مفهوم السياسة مع مفهوم «الوعي» الذي ينتج قطعاناً عصبية من البشر يغيب عنها مفهوم الفرد، ويغيب عنها التفكير. في غياب المعنى، يظل السياسيون جميعهم مشغولين في «إتقان فنون الرعي»، وهذا ما وقع على كثيرين من سياسيي «المعارضة» أيضاً، فكانوا استمراراً للمأساة عندما أرادوا إنهاءها. وأن تفكّر اليوم يعني أن نمتلك مشكلاتنا، وأن نُؤمّم تفكيرنا، والتأميم تثبيّت ملكية عمومية لما نمتلكه بحق بعد الثورة؛ وهو المشروع التحزري الوطني السوري، وما يدور في فلكه. نقترح أن يكون هذا التأميم هو الخطوة الأولى على المستوى التنفيذي للحل النهائي؛ فما هو تأميم السياسة السورية؟ وكيف تُؤمّم السياسة السورية؟ ومن أين نأتي بالقوة السياسية اللازمة لذلك؟

قبل الشروع في اقتراح إجابةٍ عن هذه الأسئلة، نضع وصلةً منهجية وموضوعية؛ فنقول إن هذه المقاربة تنتمي إلى مشروع يفكر في تأسيس الحل النهائي، استناداً إلى أسس تنتمي إلى ما بعد 2011، وقد

بدأ الكاتب في طرح هذه الأفكار في سلسلة مقالات نشرت في «العربي الجديد»، حاولت محاولة بسط فكرتين أساسيتين: الأولى سميناها «تأسيس الحل النهائي» وتمتد على ثلاثة عناوين: «المسألة السورية وتأسيس الحل النهائي» (31 يوليو/ تموز 2021)، «سبعة معانٍ للتفكير بعد 2011» (6 أغسطس/ آب 2021)، و«التأويلات الكارخية للثورة السورية» (21 أغسطس/ آب 2021). والفكرة الثانية هي «مادة الحل النهائي.. السوري العادي ومقدمات عملية» (10 سبتمبر/ أيلول 2021). ومن مسار التفكير هذا، يمكن أن نستخلص إطاراً عريضاً مكثفاً يشكل مقدّمة لبدء التفكير في الإطار التخفيذي الذي نبدأ به في هذه المادة، ويمتد الإطار العريض على ست نقاط:

أولاً، وضع حياة السوري وتكريمها وصونها في نطاق تفكير السياسة السورية المركزي، وفي الخلفية الذهنية لكل هدف استراتيجي، من ثم مناهضة كل خطاب يدعو إلى القتل، أو إلى التضحية بالنفْس، أو إلى أي فعل يحثفي بالموت. وتصنيف أعداء الحياة كلهم بوصفهم أعداء السوريين. ثانياً، إحالة النخبة السياسية التي تنتمي إلى ما قبل 2011 إلى التقاعد، وهو تقاعد متأخر. ونظراً إلى أن السوريين لم يصنعوا نخبة سياسية تنتمي إلى ما بعد 2011؛ فإن مفهوم النخبة السياسية يظل مفهومًا مُعلّقًا إلى حينه. ولا يمكن انعاع ملكيته أو إعادة استخدامه إلا بمصادقة السوري العادي.

ثالثاً، بسط التفكير الذي ينتمي إلى ما بعد 2011، وبسط فوائده، وبناء خطاب عصري يستند إليه للوصول السلس إلى بداية العمل على التأهيل الذات المستمر، وتمرين قدرة النقد وتقبله بروح تستند إلى الثقة؛ فالثورة بوصفها فعلاً تواصلنا نتج مراقبة ذاتية لمسار التفاهم تطوّر باستمرارٍ في جوهرها، إذا ظل حاضراً في الأذهان.

رابعاً، العودة إلى الثقة السورية الكلاسيكية المتجزّرة في المجتمعات المحملة السورية، والارتقاء بها خطابياً إلى المستوى السياسي، لاستثمارها في زيادة مراكمة رأس مال اجتماعي وطني. واستثمارها في أنظمة أكثر ملاءمة للزمان وللمشروع الوطني مثل اللامركزية الواسعة، والغيرية

أو «المواطونية» (civility). خامساً، تمثيل السوريين في عالم السياسة، وتمثيل السياسة في عالم البسطاء، وهذا يتطلب بناءً سياسياً سورياً يُترجم من العمومية إليها: يبني خطاباً من كلام السوري العادي، ويفكك الخطابات للسوري العادي، وهذه هي نواة النخبة التي تنتمي إلى ما بعد 2011، هي نواة من «الترجمين من العمومية وإليها». وبناء هذه النواة، في واحدٍ من أهم معانيه، هو انقلاب أبيض على السياسيين السوريين الكاذبين، وعلى السياسيين الصادقين ولكن غير الإصليين: الذين يفترقون إلى الأضالة اللازمة لنقل المشهد (ترجمته) بدقة؛ فتصيرُ صدقيتهم شيئاً نظرياً لا يعمل.

سادساً، السوري العادي هو منبع ما يمكن أن نسميه «الذات الوطنية الحميمية».

يعني هذا أن الثورة مثل السياسة ومثل الوطن: ملكية عمومية غير قابلة للخصخصة والإا فقدت معناها، مثل ما فقدت سورية معناها عندما صارت «سورية الأسد»، واسترذته عندما انطلق شعار «سورية لنا ما هي لبنت الأسد»، وهو شعار تأميمي يعكس فهماً عموميًا عميقاً..

بالاستناد إلى هذه النقاط الست التي تكوّن الإطار العريض، يمكن أن نناقش مسألة تأميم السياسة السورية بوصفها خطوةً مبدئيةً ولازمةً لفتح إمكانات الحل السياسي في سورية. وللشروع في هذا النقاش، نفكر في المسألة كآلاتي: لا ينبغي أن يتملك الأفراد كلهم، والجماعات كلها، حصة خاصة في السياسة السورية لتصبح مؤتممة، بل على العكس، تكون ملكاً للجمع، عندما لا يمتلكها أحدٌ فحسب. ولتوضيح المسألة، نتخيل السياسة في البلد مثل الأرصفة في الطرقات: يدل استخدام جزءٍ منها لغايات خاصة (مثل «الأشغال» و«بسطات» البيع) على خصصتها بكيفية فوضوية، من ثم انحسار قدرة الآخرين على استخدامها في الوظيفة التي تمّ بناؤها من أجلها، هكذا كانت الأرصفة في سورية! وهكذا كانت السياسة فيها، ولا تزال. وكما يبدو جلياً، ليس الحل أن يمتلك الجميع إمكانية استثمار مكانٍ من الرصيف بصورة خاصة، بل الحل في تأميم هذا الرصيف؛

”

النظام السوري لم يكن نظاماً سياسياً في أي يوم، إنما كان عصابة إجرامية منمنظمة تمكّنت من اختطاف بلد واحتلاله

القول إن المشروع الوطني التحزري غائب في سورية يفترق إلى الدقة أو يتجاهل روحها وشبابها

“

فلا يمتلك أحدُ الحق في استخدامه استخداماً خاصاً إلا بقدر ما تسمح وظيفته العمومية. يعني ذلك أن التأميم يبدأ بإعادة السياسة السورية إلى السوري العادي، صاحب المشروع الوطني، ومالك الثورة. وهذا بدوره يتفرّع إلى معانٍ فرعية كثيرة، أهمها: أن المعارضة السورية أيضاً لا تمتلك حق احتكار السياسة الثورية في سورية اليوم، لأنها فقدت مصداقة السوري العادي، بسبب مشكلاتٍ تتلخص في الزحف على ملكية السياسة الثورية العمومية من أحزاب وجماعات وأفراد، منها من يعمل بموجب أيديولوجيات تنتمي إلى ما قبل 2011، ومنها من يعمل لجهاتٍ إقليمية ودولية، ويفكر في حلول لمشكلاتٍ لا يمتلك السوريون معظمها. إضافةً إلى أن جوهر السياسة السورية

الفقر، بحسب دراسة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) الـ 55%.

ثم حلت كارثة تفجير المرفأ في 4 أغسطس/ آب 2020 التي حصدت 220 قتيلًا ودمرت نصف بيروت، والتي يخوض اليوم نصر الله معركة طمس التحقيق فيها، عبر الضغط لإقالة قاضي التحقيق طارق البيطار، علما أنه لم يتم اتهام أو استدعاء أي مسؤول من حزب الله؛ فلماذا يخاف من التحقيق؟ ولماذا تحذّي مسؤول الأمن من الحزب القضاء باقتحامه قصر العدل، وهو غير ذي صفة، وطلبه اجتماعا مع رئيس مجلس القضاء الأعلى، وتعمّده إيصال رسالة تهديد علنية وواضحة عبر إحدى الصحافيات إلى قاضي التحقيق بأن حزب الله سيقطعه من مكانه إذا استمر في مساره؛ ومع ذلك، لم يقف في وجهه أحد، ولم يجرؤ على انتقاده أحد، فلماذا لجأ مجدداً إلى الشارع وإلى السلاح، وكاد أن يتسبب في صدام طائفي وحرب أهلية، بتحدّيه مشاعر أهالي منطقة معظم ساكنيها من المسيحيين الذين ما زالوا يحملون جراح الحرب الأهلية وأوزارها المادية والمعنوية والنفسية؟ أراد من مواجهة الشياح - عين الرمانة أن يُحكم قبضته على السلطة القضائية التي ما زالت الوحيدة المختلفة من سيطرته، ولكي يحشر حزب القوات اللبنانية في الزاوية، وإذ بها تنقلب عليه، وتبدو وكأنها «لم تكن محسوبة»، وغيرها من الأسئلة التي تعكس تحوّل فائض القوة لدى الحزب إلى مازق، إلى سلطة لم يعد يعرف كيف يوظفها، إلى حمل ثقيل.

هل يعيش حزب الله حالة قلق على المصير من وضع إقليمي متحرّك يحمل تطوّراتٍ يخشى أن تنقلب عليه، وتجعل منه كيش محرقة؟ من المفاوضات الأميركية - الإيرانية السعودية - الإيرانية، وإلى التفاهات الروسية - التركية - الإسرائيلية - الأميركية في سورية، وفي المنطقة التي تدور بشكلٍ أساسي حول إخراج إيران من سورية. وأخيرا مفاجأة نتائج الانتخابات العراقية التي أطاحت لحلفاء إيران واتباعها من الفصائل الشيعية في العراق؟!

(كاتب لبناني)

الحزب الوحيد الذي يمتلك السلاح، ويجاهر باستعماله، على الرغم من انتفاء المهمة التي اوكل نفسه لها

لجا حزب الله إلى القوة والقمع والإرهاب في التعامل مع انتفاضة عمّت لبنان، وكادت أن تطيح بمجمل التركيبة السياسية

“

الأول (2019) حزب الله، فوقف نصر الله مهاجماً المنتفضين في الشارع، وملصقا بهم أشبع التهم، ومدافعا عن السلطة والنظام الذي بات مُمسكا بكل مفاصله، بعدما راح عون يدافع عن سلاحه في كل مناسبة، ويتقاسم الآخرون الحصص والصفقات في داخل مجلس الوزراء وخارجه. وكالعادة، لجأ حزب الله إلى القوة والقمع والإرهاب في التعامل مع انتفاضة عمّت لبنان، وكادت أن تطيح بمجمل التركيبة السياسية، لولا انتشار وباء كورونا والانهيار الاقتصادي والمالي الذي شكّل المنفذ الوحيد التي تلطت وراءه الطبقة السياسية والهيئات المصرفية، والهوى الناس بلقمة عيشها، إذ فاقت نسبة اللبنانيين الذين يعيشون تحت خط

حزب الله ومازق فائض القوة

سعد كيوان

يتصاعد نفوذ حزب الله في لبنان منذ أكثر من عقد إلى أن أصبح، في السنوات الأخيرة، الأمر النهائي. يقفز السياسات ويشكل الحكومات ويتركب التحالفات، إلى درجة أن الجميع باتوا يهابونه ويخطبون وده ورضاه، إلى أن أصبح المرجعية في كل شيء. أطل أمين عام الحزب منذ نحو ثلاثين سنة، حسن نصر الله، قبل أيام، ليشرح أسباب أحداث دوار الطيونة الذي يقع على تقاطع بين منطقتين في بيروت، مسيحية وإسلامية شيعية، شهدتا خلال الحرب الأهلية (1975-1990) قتالا واقتتالا لا تزال مفاعيله ورواسبه المادية والنفسية ماثلة، والتي كادت أن تشعل مجدداً الحرب الأهلية. تكلم نصر الله عبر الشاشة نحو ساعتين، ليقول للبنانيين، وتحديدًا المسيحيين، فكرة واحدة، وليصوب على عدو واحد اسمه، سمير جعجع، رئيس حزب القوات اللبنانية، محمّلاً إياه مسؤولية كل ما جرى، لأنه «غدار» و«مجرم» و«قاتل»، لأنه يريد العودة إلى الحرب الأهلية وخراب لبنان وهلاك المسيحيين، وهو ينفذ أجندة أميركية - إسرائيلية - سعودية. لم يكن نصر الله متقعا، وحجّته هذه المرة ضعيفة ودفائره قديمة. حاول طماننة المسيحيين، وكان هُمة ألا ينعكس الصدام الذي حصل وردّات الفعل على واقع وشعبية حليفه التيار العوني، غير أنه، في هجومه المرّكن والنافر، ساهم عمليا أسس في تعويم جعجع وفي دفع أسهمه لدى قسم من المسيحيين، وكذلك لدى المسلمين السنة، والأثنان يبحثن عن عمن يقف في وجه حزب الله.

اندفع حزب الله إلى واجهة الساحة السياسية الداخلية عام 2005، على إثر الانسحاب العسكري السوري من لبنان بعد اغتيال رفيق الحريري. إنه الحزب الوحيد الذي يمتلك السلاح، ويجاهر باستعماله، على الرغم من انتفاء المهمة التي اوكل نفسه لها، مع انسحاب المحتل الإسرائيلي عام 2000. علما أن اتفاق الطائف (1989) ينص على حلّ جميع المليشيات وتسليم أسلحتها إلى الدولة، «من شُكرا بشار الأسد» التي أطلقها زعيمه حسن نصر الله إلى اعتقال حرب تموز 2006. علما أنه كان قد أعطى

نائب رئيس التحرير **حسام كفتاني** ■ مدير التحرير **ارنست حوري** ■ المحرر الفني **إميد منعم** ■ السياسة **جوانة فريحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **جمانة درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرباب **معن البياربي** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نيك التلياني** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
المكاتب الرئيسي **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
تلفن: 00442071480366
مكاتب الدوحة
الدوحة - الدقنة - برج الفردان - الطابق العاشر -
هاتف: 0097440190600

مكتب بيروت
بيروت - الجزيرة - شارع البستور - بناية 33 west end
هاتف: 009611442047 - 009611567794
البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
Email: info@alaraby.co.uk/subscriptions
للشراكات:
alaraby.co.uk
هاتف: +97440190635 - جوال: +97450059977
للإعلانات:
alaraby.co.uk/ads